المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
PCHR

# الفقر في فلسطين

## مؤشر صعود بلا تَوقُف

تقرير يتناول تداعيات توقف صرف برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون) على الأوضاع الإنسانية للفقراء في فلسطين

أبريل | نيسان
2022

# المحتويات


المقدمة - 3

أولاً: الفقر في فلسطين- 5

1. ارتفاع نسب الفقر في فلسطين - 5

2. الفقر في قطاع غزة- 8

ثانياً: برنامج التحويلات النقدية للفقراء» شيك الشؤون» 10

1. احصائيات برنامج التحويلات النقدية للفقراء الفلسطينيين 10

2. معايير الاستحقاق والاستفادة من برنامج التحويلات النقدية للفقراء 13

ثالثاً: تأثير توقف صرف التحويلات النقدية على الفقراء في فلسطين 13

معاناة أبرز الفئات المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية 15

رابعاً: الحماية الاجتماعية للفقراء في القانون الفلسطيني 22

خامساً: الحماية الاجتماعية للفقراء في القوانين الدولية 23

التوصيات - 26

الجداول والأشكال - 27

# المقدمة

يعيش أفقر الفقراء في فلسطين ظروفاً صعبةً ناجمةً عن تدهور أوضاعهم الانسانية، حيث يعاني الآلاف منهم بسبب حرمانهم من أبسط حقوقهم في الحماية الاجتماعية التي كفلها لهم القانون الأساسي الفلسطيني، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفقر. وبالرغم من وجود برامج مساعدة تُشرف عليها جهات حكومية وغير حكومية، إلا أن حال الفقراء لم يتغير بسبب استمرار حالة التهميش الرسمي لهم على صعيد الخطط التنموية الهادفة لمكافحة الفقر، واستمرار ربط المساعدات المقدمة لهم بالتمويل الدولي، وهو ما يحرمهم من العيش بكرامة.

يتناول هذا التقرير تداعيات تأخر أو عدم صرف المخصصات المالية لبرنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون) على الأوضاع الإنسانية للفقراء في فلسطين. ويوثق التقرير تدهور أوضاع الفقراء بشكل غير مسبوق، حيث باتوا يفتقدون لأدنى مقومات الحياة الكريمة، وأصبحوا عاجزين عن توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة للعيش بكرامة. ويورد التقرير إفادات عينة من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عرضت بالتفصيل معاناتها الناجمة عن توقف برنامج التحويلات النقدية على أوضاعها المعيشية.

كما يستعرض التقرير احصائيات الفقراء في فلسطين، ويشير إلى أن ما يقارب ثلث السكان (29.2%) في فلسطين يعانون من الفقر، وبلغت نسبة الفقر في قطاع غزة (53%) وهو ما يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية (13.9%) بأربعة أضعاف. فيما يشير التقرير إلى تفاوت الظروف المعيشية للمواطنين الأكثر فقراً، حيث يعاني حوالي ثلث سكان قطاع غزة (33.7%) من الفقر المدقع مقابل (5.8%) من سكان الضفة الغربية. كما ارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لتصل (32.7%) من إجمالي السكان، وارتفعت في قطاع غزة إلى ما نسبته (68.5%) في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

ويظهر التقرير أعداد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية للفقراء في فلسطين، والمعايير المعتمدة لاختيار المستفيدين من البرنامج، وكذلك مدى استيعاب البرنامج لمستفيدين جدد في ظل زيادة نسب الفقر نتيجة تدهور الحالة الاقتصادية في فلسطين، وآلية تحديد المبلغ المالي المخصص للأسر المستفيدة. ووفقاً للتقرير يبلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية، حوالي (115) ألف أسرة، قوامهم (610) آلاف فرد، وكان لقطاع غزة النصيب الأكبر في الاستفادة من البرنامج، حيث بلغت نسبة الأسر المستفيدة في القطاع (69%)، وبواقع نحو (79) ألف أسرة، نظراً لأن نسبة الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية.

ويؤكد التقرير أن حرمان الأسر الفقيرة في فلسطين وخاصة منتفعي برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون) من مخصصاتهم المالية، يتنافى مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتعديلاته، كما يتعارض مع جملة من القوانين الفلسطينية كقانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999، وقانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 وتعديلاته.

ووفقاً للتقرير فإن استمرار وقف صرف مخصصات الفقراء يناقض التزامات دولة فلسطين الناشئة عن انضمامها للمعاهدات الدولية، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويخلص التقرير إلى مجموعة توصيات أهمها مطالبة الحكومة بالإسراع في صرف مستحقات الشؤون الاجتماعية للمستفيدين منها، بما في ذلك المستحقات المتراكمة عليها، ومطالبتها بالالتزام في مواعيد صرف مستحقات الشؤون الاجتماعية "برنامج التحويلات النقدية"، وبواقع دفعة كل ثلاثة شهور، وفق ما قرّرته وزارة التنمية الاجتماعية وتعارف عليه عموم المستفيدين. ويوصى التقرير بالعمل على توطين برنامج التحويلات النقدية، من خلال تضمينه في الموازنة العامة السنوية للحكومة الفلسطينية، وعدم ربطه بتلقي التمويل الدولي من الجهات المانحة.

## أولاً: الفقر في فلسطين

تدهورت الأوضاع الإنسانية للفقراء الفلسطينيين خلال الأعوام الماضية، وارتفعت معدلات الفقر بين الفئات الهشة من المواطنين كالمرضى والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال وغيرهم بشكل غير مسبوق. ويرتبط الفقر في فلسطين بشكل كبير بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي عمل على افقار الفلسطينيين والسيطرة على مواردهم ومقدراتهم، من خلال سلسلة من الإجراءات شملت تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وفرض حصار جائر على قطاع غزة منذ 15 عاماً، وإضعاف اقتصاد الضفة الغربية وتقويض قدراته. وقد عجزت الحكومة الفلسطينية في القضاء على الفقر أو التخفيف من حدته، نتيجة عدة أسباب أهمها استمرار الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، نتيجة تراجع التمويل الدولي لها، إضافةً إلى الاهتمام بقطاع الأمن على حساب تطوير القطاعات الاجتماعية والصحية والتعليمية. كما ساهم الانقسام السياسي في تعطيل الخطط التنموية، وفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، حيث تفشت البطالة وزادت معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وأدى استمرار أزمة البطالة وانقطاع الدخل لآلاف الأسر الفلسطينية إلى اتساع دائرة الفقر في فلسطين، حيث بلغ معدل البطالة في قطاع غزة (47%)، مقابل (16%) في الضفة الغربية. وسجلت محافظة بيت لحم أعلى معدل بطالة في الضفة الغربية بنسبة (25%) تلتها محافظتي جنين والخليل (19%) لكل منهما، في حين سجلت محافظة القدس أدني معدل بطالة (4%). وفي المقابل سجلت محافظة دير البلح أعلى معدل بطالة في قطاع غزة بنسبة (53%) تلتها محافظة خانيونس (51%)، وسجلت محافظة شمال غزة أدني معدل بطالة بواقع (38%)[1]

كما بلغ الحد الأدنى للأجور الفعلي في قطاع غزة (655 شيكل) مقابل (1098شيكل) في الضفة الغربية، وهو ما يعتبر أقل من الحد الأدنى المقرر قانوناً والبالغ (1880 شيكل). ويتقاضى (81%) من العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة أجراً يقل عن الحد الأدنى للأجور، بينما تبلغ هذه النسبة في الضفة (7%) فقط، ويزيد كل ما سبق من أحداث ومتغيرات اقتصادية، من ارتفاع معدلات الفقر في فلسطين، حيث تأخذ منحى تصاعدياً بسبب استمرار التدهور الاقتصادي، وهو ما يحرم آلاف الفلسطينيين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وسبل العيش الكريم. [2]

### 1. ارتفاع نسب الفقر في فلسطين

أظهرت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفاع معدلات الفقر في فلسطين، حيث بلغت النسبة (29.2%) من اجمالي السكان، وارتفعت عن المعدل في العام2011 الذي بلغ (25.7%). وسجلت الاحصائيات ارتفاع معدل الفقر المدقع من (12.7%) إلى (16.8%)، ما يعني ارتفاع فجوة وشدة الفقر بين الفقراء[3]. وتُظهر الاحصائيات ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الفقر خلال الأعوام

[1] "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، للعام 2021"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 15 فبراير/شباط 2022، https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=4176&mid=3915&wversion=Staging&fbclid=IwAR1DlQJVVM3sXCGmdB-wqg9aCqvic97hAB4gr7NZVvCaGj1U7bwSty2Tq9Oc

[2] المصدر السابق

[3] "تقييم حالة الفقر في فلسطين"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2017، رابط إلكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/Document/pdf/txta_poverty2017.pdf?date=16_4_2018

*الفقر المدقع: الأسر غير القادرة على تلبية حاجتها الأساسية من المأكل والملبس والمسكن.

الأخيرة، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في مؤشرات الفقر في قطاع غزة على الرغم من انخفاضها في الضفة الغربية، حيث تبلغ نسبة الفقر في قطاع غزة (53%)، وهو ما يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية (13.9%) بأربعة أضعاف، فيما تشير الأرقام إلى تفاوت في الظروف المعيشية للمواطنين الأكثر فقراً "الفقر المدقع*"، حيث تُظهر النتائج أن حوالي ثلث سكان قطاع غزة (33.7%) يعانون الفقر المدقع مقابل (5.8%) من سكان الضفة الغربية.[4]

جدول (01): نسبة الفقر بين السكان في فلسطين حسب المنطقة

| المنطقة | معدل الفقر | فجوة الفقر | شدة الفقر | الفقر المدقع |
|---|---|---|---|---|
| قطاع غزة | 53.0% | 15.7% | 6.5% | 33.7% |
| الضفة الغربية | 13.9% | 2.8% | 0.9% | 5.8% |
| المجموع | 29.2% | 7.9% | 3.1% | 16.8% |

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2017

ويعتبر حجم الأسرة عاملاً مهماً في معايير التعرض للفقر في فلسطين، بحيث تزداد معدلات الفقر بين الأفراد الذين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم. ويشكل جنس رب الأسرة عاملاً إضافياً يعطي مؤشراً لاحتمالية التعرض للفقر، حيث بلغ معدل الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث (30.6%)، وهي أعلى بنسبة قليلة ممن ينتمون إلى أسر يرأسها رجال (29.2%) وذلك بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما يعتبر مكان الإقامة من جملة المعايير التي تساهم في حدوث تفاوت في نسب الفقر في فلسطين، حيث تشهد مناطق مخيمات اللاجئين أعلى نسب للفقر بلغت (38.1%) مقارنة بـ (24.4%) في المدن، و(13.9%) في المناطق القروية. وتبلغ نسبة الفقر بين أرباب الأسر من اللاجئين (31%)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بغير اللاجئين الذين يعانون من الفقر بنسبة (18.9%).[5]

شكل رقم (01): نسبة الفقر في فلسطين حسب الجنس

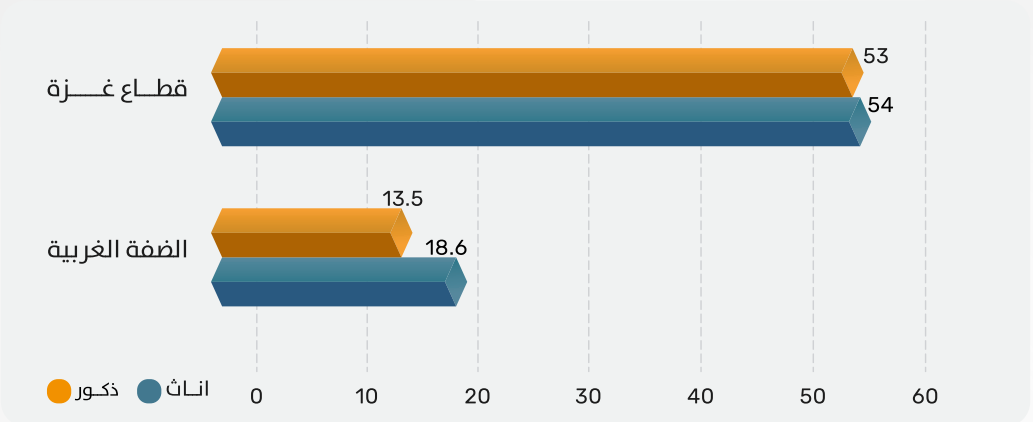


[4] "الفقر متعدد الأبعاد"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يونيو2020، رابط إلكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2524.pdf
* يجري الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحه لقياس معدلات الفقر في فلسطين كل خمس سنوات، كان آخرها المسح الاحصائي في العام 2017
[5] مصدر سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين"، يونيو2020.
*الفقر المدقع: الأسر غير قادرة على تلبية حاجتها الأساسية من المأكل والملبس والمسكن.

جدول رقم (02): نسبة الفقر بين الأفراد في المحافظات الفلسطينية

| المحافظة | نسبة الفقر |
|---|---|
| جنين | 11.4% |
| طوباس | 15.5% |
| طولكرم | 15.5% |
| نابلس | 16.6% |
| قلقيلية | 20.7% |
| سلفيت | 14.1% |
| رام الله والبيرة | 9.7% |
| أريحا | 15.7% |
| بيت لحم | 9.4% |
| الخليل | 20.3% |
| الضفة الغربية | 13.9% |
| شمال غزة | 51.2% |
| غزة | 51.6% |
| دير البلح | 55.6% |
| خانيونس | 54.2% |
| رفح | 55.7% |
| قطاع غزة | 53% |
| فلسطين | 29.2% |

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وقد مر مفهوم الفقر على الصعيد الفلسطيني بمرحلتين في التعامل معه من حيث الاحصائيات وآلية تحليلها ومعالجتها للانتقال إلى التدخل وعلاج مسبباته، واعتمدت المرحلة الأولى على المفهوم "النقدي" للفقر وفقاً للتعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997، والذي اقتصر على توفير الاحتياجات الأساسية للأسر كمقياس للفقر في فلسطين. وفي مرحلة جديدة طبق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مفهوم الفقر متعدد الأبعاد في العام 2020، معتمداً على آخر مسح احصائي له، حيث ينتقل مفهوم الفقر إلى نطاق أوسع "متعدد الأبعاد"، وهو مفهوم يعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر الفقيرة، حيث يتألف هذا المفهوم من الجوانب النقدية وغير النقدية، ويفحص أوجه الحرمان المادية والاجتماعية التي يعاني منها كل مواطن عبر (10) مؤشرات في ثلاثة أبعاد متساوية الأهمية، منها الصحة (مؤشران) والتعليم (مؤشران) ومستوى المعيشة (6 مؤشرات)، وهو ما يزيد من دقة تحديد الفئات الفقيرة في المجتمع.

ويعتمد المفهوم القانوني لمقياس الفقر متعدد الأبعاد على مواد القانون الأساسي الفلسطيني، ويختار أبعاداً تستند إلى قانون حقوق الطفل الفلسطيني، وقانون العمل، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني وغيرها من المواد القانونية التي تمنح حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى سياسية للمواطنين في فلسطين. ويعتبر اعتماد مفهوم "الفقر متعدد الأبعاد" فلسطينياً، تحدياً جديداً للحكومات الفلسطينية المتعاقبة في سبيل الوصول إلى مكافحة الفقر ومسبباته، وتحقيق التنمية المستدامة في ظل معيقات كثيرة أبرزها سياسات الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الانقسام السياسي الفلسطيني.

جدول رقم (03): نسبة الفقر متعدد الأبعاد حسب المناطق الفلسطينية

| المنطقة | نسبة الفقر* | شدة الفقر** |
|---|---|---|
| فلسطين | 24% | 42.4% |
| الضفة الغربية | 10.6% | 40% |
| شمال الضفة | 10.5% | 40.6% |
| وسط الضفة | 7.3% | 38.1% |
| جنوب الضفة | 13.6% | 40.4% |
| قطاع غزة | 44.7% | 43.3% |
| شمال ووسط قطاع غزة | 47.8% | 44.6% |
| جنوب قطاع غزة | 40.9% | 41.5% |

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## 2. الفقر في قطاع غزة

تستمر الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بالتدهور على نحوٍ متسارع، في أعقاب تراجع جميع القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية، بسبب تعرض القطاع للحصار الإسرائيلي منذ 15 عاماً، إضافةً لأربعة أعمال حربية واسعة، عمد خلالها الاحتلال على تدمير المنشآت الاقتصادية وتقويض عملها. واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في فرض القيود على الصادرات والواردات من وإلى القطاع، ما عزز ارتفاع نسب البطالة في صفوف المواطنين الذين يمارسون مهن كالصيد والزراعة وعمال البناء والصناعات المختلفة التي تدهورت نتيجة استمرار الحصار. وساهم كل ذلك في تعميق الأزمات الاقتصادية للمواطنين، حيث يعاني (53 %) من سكان القطاع الفقر، في حين يعاني (68.5%)[8] من انعدام الأمن الغذائي، من بينها أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد ومن فجوة استهلاك كبيرة تشكل نسبتها (40.6%)، وأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة، أي تواجه صعوبات في توفير كمية ونوعية الطعام المستهلك وتبلغ نسبتها (23.6%).[9]

* نسبة الفقر: تعكس نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد من إجمالي السكان.
** شدة الفقر: تعكس متوسط عدد المؤشرات المحروم منها من يعانون من الفقر، من إجمالي العدد الكلي للمؤشرات.
[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين"، يونيو2020، ص13
[7] UNDP&OXFORD Poverty and Human Development Initiative. "Charting pathways out of multidimensional poverty achieving the sdgs", Page4, link: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/UNDP-Oxford-Peoples-Climate-Vote-Results.pdf
[8] التقرير القطري الموجز لبرنامج الأغذية العالمية عن فلسطين، رابط إلكتروني https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000132703/download/?_ga=2.105884995.1982440217.1646550041-1455307423.1643703786
[9] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2022، رابط إلكتروني https://mas.ps/SEFSEC

وقبل تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-)، كان ما يقرب من ثلث السكان في قطاع غزة، يعانون من الفقر وغير قادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية. ومع تفشي الفيروس داخل القطاع، زادت مؤشرات تدهور الأوضاع الاقتصادية للمواطنين في القطاع، بسبب القيود المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا، حيث توقف العمل في القطاعات الإنتاجية والصناعية والأعمال الحرفية أو تقلص نشاطها الاقتصادي لفترات متقطعة خلال العامين الماضيين، وهو ما تسبب بفقدان نحو (160) ألف عامل في قطاع غزة أعمالهم أو توقفوا عن العمل بشكل مؤقت، الأمر الذي أدى إلى تردي أوضاعهم المعيشية، وباتوا غير قادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية.

وبحسب بيانات وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة، يعاني حوالي (1442599) مواطن في القطاع من الفقر، وهم غير قادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية، يستفيد منهم (473838) مواطن في غزة بواقع (79629) أسرة، من برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون)، وتبلغ نسبتهم (21%) من سكان قطاع غزة. ويعتمد المستفيدون من هذا البرنامج على المخصصات المالية المحدودة في تسيير أمورهم الحياتية، حيث تتراوح قيمة المبلغ الذي تحصل عليه الأسرة بين 250 شيكل (75 دولار) إلى 600 شيكل (180دولار) شهرياً. ويتم تحديد المبلغ من خلال معادلة الفقر PMTF التي تفحص مدى حاجة المواطن للاستفادة من البرنامج من خلال المعايير المعتمدة، وتصرف وزارة التنمية الاجتماعية أربع دفعات للأسر المستفيدة خلال العام الواحد، وتبلغ قيمة الدفعة المالية الفصلية المخصصة لقطاع غزة حوالي 105 مليون شيكل (32 مليون دولار) تقريباً.[10]

كما تنتظر أكثر من (17170) أسرة فقيرة، دورها على قوائم الانتظار للاستفادة من برنامج التحويلات النقدية بسبب عدم توفر التمويل بحسب وزارة التنمية الاجتماعية في غزة.

جدول رقم (04): توزيع قوائم الانتظار للاستفادة من برنامج التحويلات النقدية في محافظات غزة

| المحافظة | شمال غزة | غزة | الوسطى | خانيونس | رفح | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قوائم الانتظار | 2831 | 5454 | 2457 | 4416 | 2012 | 17170 |

وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية

### معاناة مواطن مريض وفقير من غير المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية للفقراء

**أفاد المواطن غ. ع، 39عاماً، متزوج ويعيل 5 أبناء، ويسكن حي النصر بمدينة غزة، لباحث المركز بما يلي:**

"أسكن في شقة بالإيجار، وبسبب إصابتي بغضروف العمود الفقري قبل نحو عامين، لا أتمكن من العمل لكسب الرزق والصرف على عائلتي، كما أن زوجتي تعاني من مرض الصرع، وتحتاج إلى أدوية بشكلٍ دوري، بعضها لا يتوفر في صيدليات المستشفيات الحكومية. أبحث باستمرار على عمل يلائم وضعي الصحي، لكن دون جدوى. قمت بالتسجيل في وزارة التنمية الاجتماعية للاستفادة من شيك الشؤون، كوني أعاني من ظروف معيشية صعبة وتتراكم عليّ الديون، ولا أستطيع تلبية متطلبات عائلتي المعيشية. وعند مراجعة الوزارة يتم اخباري بأنني على قوائم الانتظار وسيتم الصرف في حال توفر التمويل لزيادة أعداد المستفيدين. لجأت إلى المؤسسات

[10] مقابلة أجراها باحث المركز مع أ. لؤي المدهون، المفوض العام لوزارة التنمية الاجتماعية في المحافظات الجنوبية، 22/02/2022.

الإغاثية ولجان الزكاة حتى لا يضطر أبنائي الصغار للعمل بمهن لا تليق بأعمارهم. أعتمد في معيشتي على كوبون وكالة الغوث، والتي توفر بعض المواد الغذائية الأساسية، ويتم توزيعها كل ثلاثة شهور. أتمنى أن يتم إدراج اسمي للاستفادة من شيك الشؤون، للتخفيف من أوضاعنا المعيشية الصعبة".

## ثانياً: برنامج التحويلات النقدية للفقراء" شيك الشؤون"

يهدف برنامج التحويلات النقدية إلى تعزيز قدرة الأسر الفقيرة على سد احتياجاتها الأساسية، وهي أسر تقع تحت خط الفقر المدقع* (الشديد)، وكذلك الأسر المهمشة التي تقع بين خطيّ الفقر المطلق والمدّقع، وعلى وجه التحديد الأسر التي تضم أشخاصاً ذوي إعاقة، أو كبار السن، أو أيتام، أو أصحاب أمراض مزمنة، أو أسر ترأسها نساء. يمُوّل البرنامج ثلاث جهات رئيسة هي الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والسلطة الفلسطينية، ويتحمل كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ما نسبته (47%) من التمويل، في حين تتحمل السلطة الفلسطينية (53%) من إجمالي المبلغ.[11]

### 1. احصائيات برنامج التحويلات النقدية للفقراء الفلسطينيين

يبلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج، حوالي (115) ألف أسرة، يشكلون (610) ألف مواطن مستفيد تقريباً، وكان لقطاع غزة النصيب الأكبر في الاستفادة من البرنامج، حيث بلغت نسبة الأسر المستفيدة في قطاع غزة من البرنامج (69.3%)، نظرا لأن نسبة الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية التي بلغت (30.7%).

جدول رقم (05): توزيع الأسر والأفراد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية حسب المنطقة 2020

| المنطقة | عدد الأفراد | نسب الأفراد | عدد الأسر | نسبة الأسر |
|---|---|---|---|---|
| قطاع غزة | 471523 | 77.3% | 79269 | 69.3% |
| الضفة الغربية | 138599 | 22.7% | 35130 | 30.7% |
| المجموع | 610122 | 100% | 114399 | 100% |

وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية

[11] برنامج التحويلات النقدية، موقع وزارة التنمية الاجتماعية، رابط: https://www.mosa.pna.ps/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A-F%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9

*الفقر المدقع: العجز في تغطية الحاجات الأساسية من المأكل والملبس والمسكن، ويقدر بـ 1970 شيكل شهرياً للأسرة المكونة من فردين بالغين وثلاثة أطفال للعام 2017.

وتشكل الأسر الواقعة تحت خط الفقر الشديد ما نسبته (86%) من إجمالي المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، حيث بلغ عددها (98292) أسرة، بينما بلغ عدد الأسر المستفيدة الواقعة بين خط الفقر الشديد وخط الفقر الوطني** (8764) أسرة، وتُظهر البيانات أن عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية وتقع فوق خط الفقر الوطني (7343) أسرة.[12]

شكل رقم(02): التوزيع النسبي للأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية حسب خطوط الفقر 2020

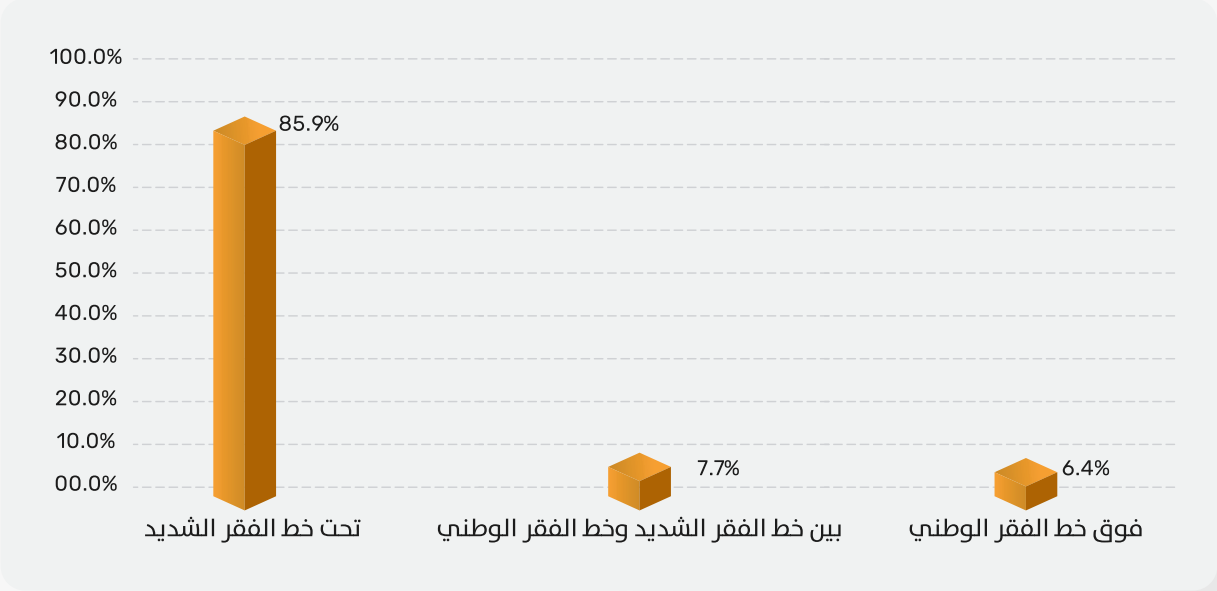


وتغطي وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج التحويلات النقدية للفقراء حوالي (77%) من اجمالي الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد في فلسطين، فيما تغطي (50%) من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الوطني* في فلسطين.[13]

وتشير البيانات الإحصائية، أن حوالي (54%) من الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية تسكن في المدن، فيما يسكن حوالي (25%) في القرى، وتسكن (21%) من الأسر المستفيدة في المخيمات، وهو على عكس ما هو متوقع كون احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أظهرت نسب فقر مرتفعة في المخيمات الفلسطينية، ما يشير إلى فجوة كبيرة في تغطية برنامج التحويلات النقدية لفئة اللاجئين. وتعتبر مدينة غزة الأعلى استفادة من حيث عدد الأسر المستفيدة بحوالي (23000) أسرة، بينما كان أقل عدد للأسر المستفيدة من البرنامج في مدينة أريحا بحوالي (974) أسرة فقط.

**خط الفقر الوطني: تغطية الحاجات الأساسية بجانب احتياجات أخرى، كالصحة والتعليم وغيرها من الحقوق، يقدر بـ 2470 شيكل شهرياً، لأسرة مكونة من فردين بالغين وثلاثة أطفال

[12] وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير الاحصائي لعام 2020، رابط إلكتروني: https://drive.google.com/file/d/1zcfPSmrmDKzYDBPYcGlUxrIe5olPG0eK/view?fbclid=IwAR19oZ9twPVkwRAyBFIj8Ju-SBkIDwrSQBsxSSgeL0EKkxoGngYlAHe01NI

[13] المصدر السابق، التقرير الاحصائي لوزارة التنمية الاجتماعية 2020.

شكل رقم (03) : نسبة الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية حسب نوع التجمع السكاني2020

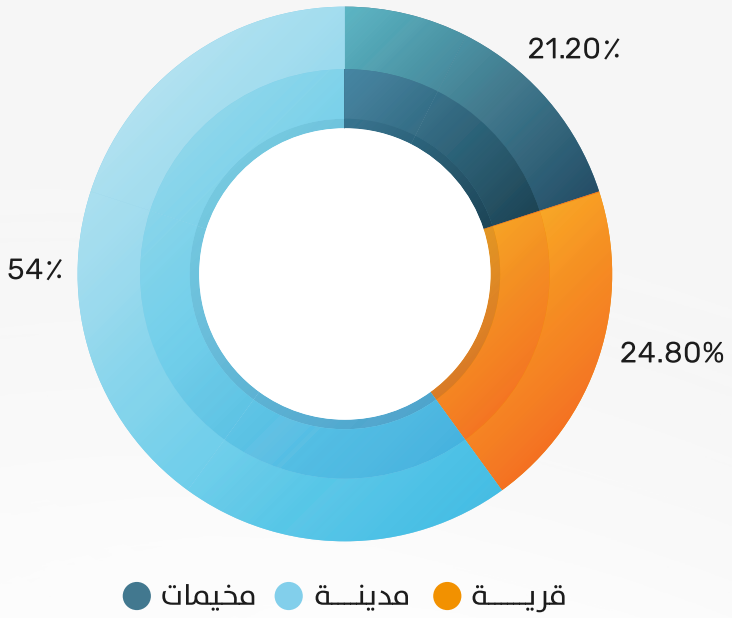


جدول رقم (06): توزيع الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية حسب المحافظات الفلسطينية 2020

| المدينة | عدد المستفيدين | النسبة |
|---|---|---|
| غزة | 22749 | 19.9% |
| شمال غزة | 14798 | 12.9% |
| دير البلح | 12495 | 10.9% |
| خانيونس | 16868 | 14.7% |
| رفح | 12359 | 10.8% |
| الخليل | 5406 | 4.7% |
| بيت لحم | 3691 | 3.2% |
| نابلس | 3773 | 3.3% |
| جنين | 4611 | 4.0% |
| طولكرم | 3560 | 3.1% |
| أريحا | 974 | 0.9% |
| رام الله والبيرة | 2604 | 2.3% |
| قلقيلية | 2267 | 2.0% |
| سلفيت | 1026 | 0.9% |
| القدس | 2697 | 2.4% |
| يطا | 3218 | 2.8% |
| طوباس | 1303 | 1.1% |
| **المجموع** | **114399** | **100%** |

وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية

### 2. معايير الاستحقاق والاستفادة من برنامج التحويلات النقدية للفقراء

تعتمد وزارة التنمية الاجتماعية مجموعةً من المتغيرات لاحتساب الأسر والأفراد الذين يستحقون الحصول على المساعدات عبر برنامج التحويلات النقدية، ومن أهم هذه المتغيرات: عدد أفراد الأسرة، ذوي إعاقة، أفراد الأسرة إذا ما كان بينهم أطفال، أسرة ترأسها امرأة، نوع وطبيعة بناء المسكن، ممتلكات المنزل، وغيرها من المتغيرات التي يمنح لكل منها وزن في معادلة الفقر. وتُظهر البيانات حصول الأسر الفقيرة في قطاع غزة على نسبة صرف أعلى منها في الضفة الغربية، وذلك لارتفاع نسب الفقر في قطاع غزة، إضافةً إلى أن عدد أفراد الأسرة في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية.

ويحق لأي مواطن فلسطيني لا يمتلك مصدر دخل أو أملاك التقدم بطلب الانضمام لبرنامج التحويلات النقدية، ويُرفق كل المستندات المؤيدة لما ورد في طلبه من بيانات، ليتم تحويل الملف إلى الباحث الاجتماعي الذي يقوم بزيارة الأسرة ميدانياً، بحيث يتم احتساب المعادلة لملف الأسرة وتحديد المبلغ الذي تستحقه الأسرة من (250) شيكل إلى (600) شيكل شهرياً، وتظل الأسرة على قوائم الانتظار ليتم ادراجها في حال توفر تمويل ضمن مرحلة الصرف.[14]

## ثالثاً: تأثير توقف صرف التحويلات النقدية على الفقراء في فلسطين

لم تقم وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية خلال العام الجاري بصرف مستحقات الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية، فيما قامت العام الماضي 2021 بصرف دفعة استثنائية متجزئة لجميع الأسر الفقيرة بمبلغ موحد قيمته 750 شيكل، ويمثل هذا المبلغ (14%) فقط من الدفعات المخصصة للعام الواحد. ووفقاً لمتابعات المركز، شهدت الأعوام 2019-2020 عدم التزام وزارة التنمية الاجتماعية بانتظام صرف مخصصات برنامج التحويلات النقدية للفقراء، حيث تم صرف (75%) من الدفعات المالية بمعدل ثلاث دفعات سنوية خلال هذه الأعوام. ويوضح الشكل التالي قيمة المبالغ المصروفة لبرنامج التحويلات النقدية للأسر الفقيرة خلال الأعوام 2017-2022:

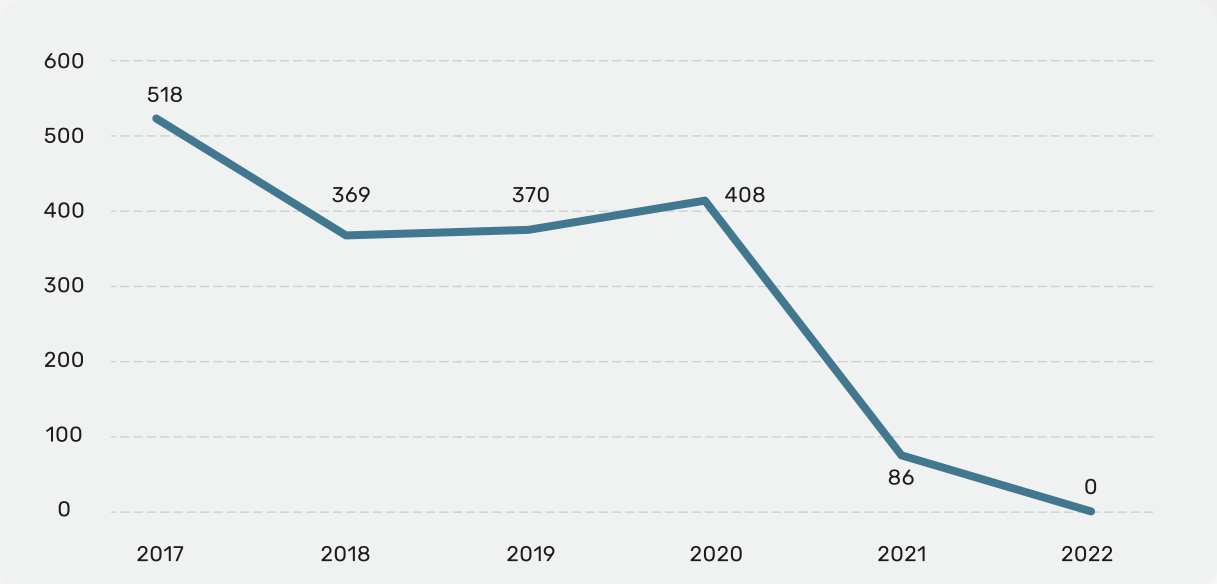


[14] مقابلة أجراها باحث المركز مع أ. لؤي المدهون، المفوض العام لوزارة التنمية الاجتماعية في المحافظات الجنوبية، 22/02/2022.

ووفقاً لتصريحات الدكتور أحمد مجدلاني، وزير التنمية الاجتماعية في الحكومة الفلسطينية، فإن سبب توقف صرف المساعدات النقدية خلال الأعوام 2021-2022، ناتج عن العجز المالي في موازنة السلطة الفلسطينية، إضافةً إلى توقف كافة المساعدات بما فيها مساعدات الاتحاد الأوروبي، ومنها المخصص لبرنامج المساعدات النقدية للأسر الفقيرة.[15] ووفقاً للوزير مجدلاني، يعتبر الاتحاد الأوروبي المساهم الأكبر في برنامج التحويلات النقدية للفقراء في فلسطين، حيث بلغت مساهمته في مخصصات آخر دفعة نقدية حوالي (75%) من مبلغ التحويلات النقدية، في حين بلغت مساهمة السلطة الفلسطينية لنفس الدفعة حوالي (25%).

ورصد المركز ازدياد معاناة الفقراء في فلسطين، نتيجة عجز الحكومة الفلسطينية عن توفير بدائل وحلول لتغطية الدفعات المالية للأسر الفقيرة، والتي لا تمتلك أية مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها، ولا تستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية من المأكل والملبس. وبعد ثلاث سنوات من عدم انتظام أو وقف صرف برنامج التحويلات النقدية الخاص بالفقراء، أصبحت الأسر الفقيرة غير قادرة على سد حاجتها من خلال الشراء المؤجل (الاستدانة) من المحلات التجارية، كما أنها غير قادرة على الاقتراض من الأقارب والأصدقاء والجيران بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بشكل عام، إضافة إلى عدم قدرتهم على السداد.

وأضحت المؤسسات والجمعيات الإغاثية عاجزة عن شمول جميع الفقراء ضمن المساعدات الموسمية القليلة التي تقدمها، وبحسب بيانات وزارة التنمية الاجتماعية فإن المساعدات التي تحصل عليها الأسر الفقيرة (التي لا يوجد لها مصدر دخل ثابت أو مؤقت) من مختلف المصادر في فلسطين لا تغطي أكثر من (30%) من فجوة الفقر للأسر التي تقع في فقر مدقع، وفي ظل توقف مخصصات الشؤون الاجتماعية تصبح نسبة تغطية فجوة الفقر لا تزيد عن (8.4%) للأسر المستفيدة من شيك الشؤون.

وتتلقى بعض الأسر الفقيرة مساعدات من الأقارب والمتبرعين، كنوع من التكافل الاجتماعي، ولكن هذا الشكل يفتقد للاستدامة، حيث يتراجع في الأزمات الاقتصادية وفي أوقات تشديد الحصار والإغلاق. كما تدفع الحاجة والعوز الشديدين بالعديد من الأسر الفقيرة إلى تشغيل أبنائها لمساعدتها في تجاوز ظروفها الاقتصادية الصعبة، وهو ما يفتح المجال لتنامي ظواهر اجتماعية كعمالة الأطفال والتسوّل. وبلغت نسبة الأطفال العاملين للفئة العمرية (15-17سنة) (6.7%)، كما بلغت نسبة الأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم (33.9%) من إجمالي الأطفال غير الملتحقين في التعليم[16] ، ويؤكد ذلك تأثير الأوضاع الاقتصادية المتدهورة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين.

[15] تصريح صحفي لوزير التنمية الاجتماعية الفلسطيني، بتاريخ 20 أكتوبر 2021، رابط إلكتروني: https://shms.ps/p/134304
[16] تقرير «واقع حقوق الطفل في فلسطين»، صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2019.
http://www.mot.gov.ps/thc/wp-content/uploads/2014/04/repyear2012.pdf

شكل (5) يوضح نسبة الأطفال العاملين في فلسطين من غير الملتحقين بالتعليم حسب المنطقة والفئة العمرية

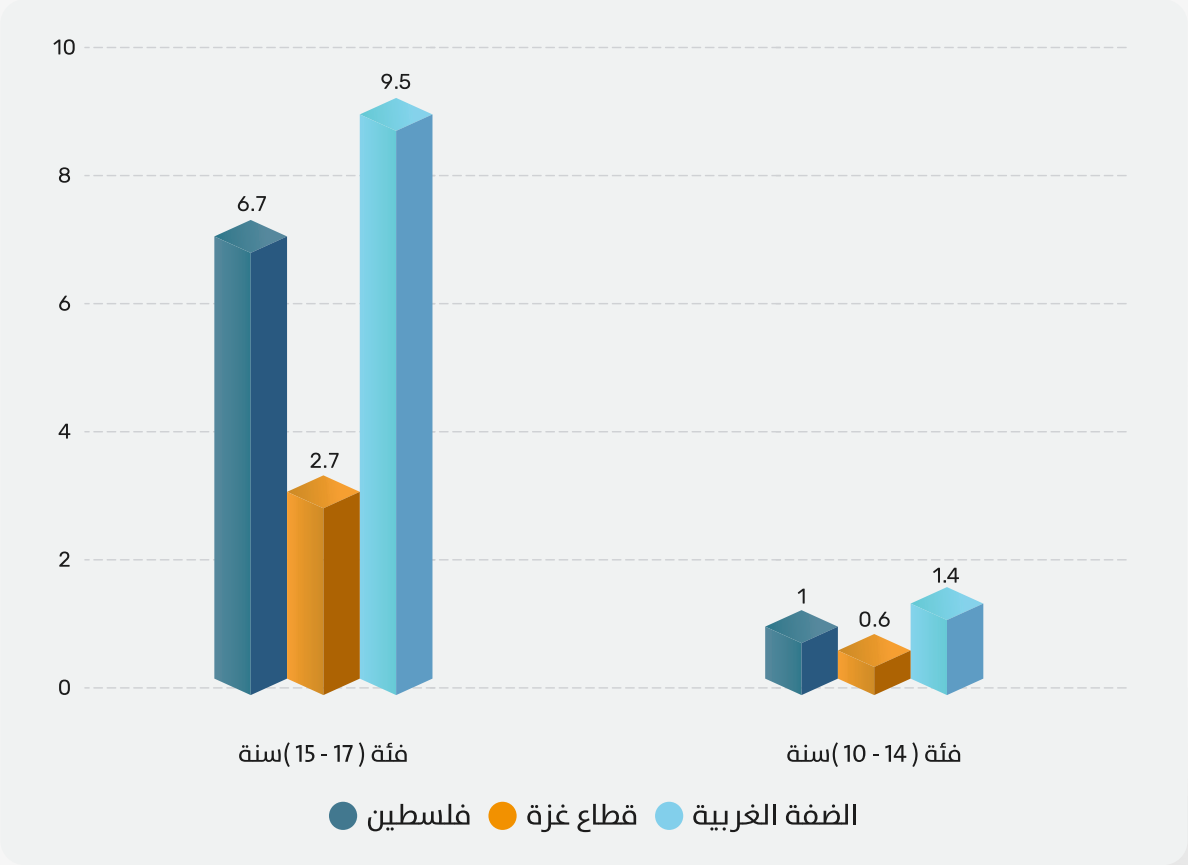


• **معاناة أبرز الفئات المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية**

يبلغ عدد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية في فلسطين (114399) أسرة، ويستفيد منه (79269) أسرة في قطاع غزة، و(35130) أسرة في الضفة الغربية. وفيما يلي الفئات الأكثر استفادة من البرنامج:

## كبار السن

- يبلغ عدد كبار السن المستفيدين من برنامج (63230) مسن، أي ما يقارب (23%) من عدد السكان الفلسطينيين المسنين. ويتوزع عدد كبار السن المستفيدين في الضفة (23311) مسن بنسبة (36.9%) من عدد المستفيدين، وفي قطاع (39919) مسن مستفيد بنسبة (36.1%) من اجمالي المستفيدين.

• **معاناة مواطن مسن ومريض بالسرطان من مدينة خانيونس بسبب توقف صرف التحويلات النقدية**

**أفاد المواطن أ. ي، 62 عاماً، من سكان مخيم خانيونس جنوب قطاع غزة، متزوج، ويُعيل أسرة مكونة من 10 أفراد، هو وزوجته و8 أبناء، لباحث المركز بما يلي:**

"أعيش في منزل مسقوف بالأسبستوس مكون من غرفتين ومطبخ وحمام مقام على أرض حكومية، وسبق أن تلقيت العديد من الاخطارات من سلطة الأراضي لإخلائه. كما أعاني من مرض السرطان منذ عام 2019، ومن بين أبنائي 3 أطفال، منهم إيمان عمرها 13 عامًا وتعاني هي الأخرى من مرض السرطان منذ عام 2020. أتلقى من وزارة التنمية الاجتماعية (شيك الشؤون)

مخصص مالي قيمته 1800 شيكل منذ نحو 6 سنوات، بمعدل 4 مرات سنوياً. قبل نحو عامين بدأت أعاني وأسرتي من عدم انتظام في صرف شيك الشؤون، وكانت آخر مرة استلمت فيها المخصص المالي في مايو 2021، بلغت قيمتها 750 شيكل فقط، وجاءت بعد انقطاع استمر ما لا يقل عن 6 أشهر. وأدى عدم صرف شيك الشؤون إلى ضعف قدرتي على تأمين حاجة أسرتي اليومية من الغذاء، في ظل حاجتي الماسة لتوفير العلاجات غير المتوفرة في المستشفيات الحكومية. أقوم بتدبير أموري بالحد الأدنى، وأعتمد على القروض وما يصلني من بعض المحسنين وأهل الخير، وأتمنى أن يعود الصرف بشكل ثابت ومنتظم، مع تحسين المبلغ للعيش بشكل لائق وكريم".

• معاناة مواطن مسن من سكان نابلس نتيجة توقف صرف برنامج التحويلات النقدية للفقراء

**أفاد المواطن ح. ع، 87 عاماً، متزوج، من سكان نابلس بالضفة الغربية، لباحث المركز بما يلي:**

"أعاني من جلطة دماغية، وكوني رجل كبير السن أحتاج لرعاية خاصة، كما تحتاج زوجتي للعلاج أيضاً والرعاية الصحية بشكلٍ مستمر. أستفيد من مخصصات الشؤون الاجتماعية منذ العام 2000، وأتلقى مبلغ 750 شيكل، بواقع 4 مرات سنوياً، وكانت أخر دفعة استلمتها بواقع 750 شيكل في مايو 2021. ورغم أن المخصص المالي قليل ولا يكفي حاجة عائلتي، إلا أنني كنت أعتمد عليه في تأمين الأدوية التي لا توفرها وزارة الصحة. وخلال فترة انقطاع صرف مخصص الشؤون الاجتماعية تراكمت عليّ الديون، وأصبحت أستعين بأهل الخير لتأمين الغذاء والدواء، خاصة أنني غير قادر على العمل. أطالب المسؤولين بضرورة صرف شيك الشؤون في أقرب وقت ممكن، مع عدم قطعها لضمان الحياة الكريمة".

• معاناة أرملة مسنة ومريضة من مدينة الخليل نتيجة توقف برنامج التحويلات النقدية للفقراء

**أفادت المواطنة ت. ح، 62عاماً، أرملة، وتعيل أسرة مكونة من 3 أفراد، ابن وبنتان، من سكان الطبقة جنوب الخليل في الضفة الغربية، لباحث المركز بما يلي:**

"أعاني من السكري وارتفاع في نسبة الدهون في الدم، ومرض الأعصاب والتهابات دائمة في الأُذن الوسطى، والتي تسبب فقدان التركيز والوعي لوقت معين. أستفيد من برنامج التحويلات النقدية "شيك الشؤون" منذ 10 سنوات، بمبلغ 1200 شيكل، تصرف كل ثلاثة شهور. وأدى عدم صرف شيك الشؤون إلى تردي أوضاعنا المعيشية، وأصبحنا نقتصر على المواد الغذائية الاساسية، بسبب ارتفاع الأسعار الموجود في السوق وقلة النقود. كما نواجه صعوبة في الاستدانة من المحال التجارية التي نأخذ احتياجاتنا منها بسبب تراكم الديون ولا نستطيع سداد الدين. كما أننا لا نستطيع التوجه لأي طبيب خاص بسبب قلة النقود ونتوجه للعلاج في العيادات الحكومية التي لا تقدم لنا الخدمة الصحية الملائمة. وانعكس تأثير عدم الصرف على الأوضاع التعليمية لأسرتي، ونتيجة لذلك ترك نجلي الوحيد المدرسة وشرع بالعمل في مجال البناء من أجل مساعدة العائلة. كما تسبب عدم صرف المخصص في توقف ابنتي عن دراستها الجامعية، فيما إذا استمر الوضع على الحال سوف تُحرم ابنتي التي تدرس في الثانوية العامة هذا العام من فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي".

• معاناة مواطن مسن ومريض من مدينة غزة نتيجة توقف صرف برنامج التحويلات النقدية للفقراء

**أفاد المواطن م. ع، 62 عاماً، متزوج وأب لـ 8 أبناء، من سكان مخيم رفح جنوب قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:**

"أعاني من أوضاع صحية صعبة بسبب حاجتي لإجراء عدة عمليات، منها عملية قلب مفتوح وعملية للعينين، وبسبب وضعي الاقتصادي وعدم مقدرتي على توفير الدواء، أعاني من مضاعفات كبيرة في شبكية العين، سببت عجزاً في الرؤية بنسبة 90%. أتلقى مبلغ 1400 شيكل من وزارة التنمية الاجتماعية منذ 15 عاماً، حيث كان يتم الصرف كل ثلاثة أشهر. وفي العامين الماضيين تراكمت على الديون نتيجة عدم انتظام الصرف وتوقفه، حيث كانت آخر دفعة استلمتها في شهر مايو 2021 بقيمة 750 شيكل. تدهورت أوضاعي نتيجة عدم صرف شيك الشؤون، وهو ما جعلني غير قادر على توفير الغذاء لأسرتي، فيما تسعفني كوبون وكالة الأونروا في تلبية جزء من حاجة أسرتي الغذائية ولكنها غير كافية فأنا أحتاج إلى شراء الأدوية، ومنذ توقف صرف مخصصات الشؤون الاجتماعية لم أستطع شراء أدوية القلب التي تكلفني 200 شيكل شهرياً. كثيراً ما أشعر بالحرج في طلب المساعدة من أبنائي المتزوجين، فهم أيضاً يعانون أوضاعاً صعبة كونهم يعملون بشكل متقطع، ولديهم أعباء كثيرة. أتمنى أن يستمر صرف شيك الشؤون حتى لا تتراكم علينا الديون بسبب الحاجة الماسة للدواء والغذاء".

## نساء يرأسن أسرهن

- تستفيد النساء اللاتي يرأسن أسرهن من برنامج التحويلات النقدية للفقراء، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة منها (47649) أسرة، منها (19.088) أسرة في الضفة الغربية، و(28561) أسرة في قطاع غزة.

• معاناة سيدة من جباليا تعيل أُسرة بسبب توقف صرف برنامج التحويلات النقدية للفقراء

**أفادت المواطنة ن. ص، 36 عاماً، وتعيل أسرة مكونة من 8 أفراد، وتسكن جباليا شمال قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:**

"هجرني زوجي منذ 10 أعوام، وأعاني من ضعف شديد في البصر. وبسبب أوضاعنا المعيشية أتلقى من وزارة التنمية الاجتماعية مخصصاً مالياً بقيمة 2100 شيكل، تصرف كل 3 شهور كأربع دفعات في العام الواحد. توقف صرف شيك الشؤون قبل عدة أعوام لمدة عام كامل، ثم انتظم الصرف مجدداً، وفي العام 2020 تلقيت 3 دفعات فقط، وآخر الدفعات تلقيتها في مايو2021 بقيمة 750 شيكل صرفت لكل المستفيدين، ثم توقف الصرف حتى يومنا هذا. وقد أدى توقف برنامج التحويلات النقدية إلى تراكم الديون علينا، ما أضعف قدرتي على توفير المال لشراء لوازم البيت، وأصبحت أطرق باب المؤسسات والجمعيات الخيرية لتوفير أبسط حاجات أسرتي. وأخشى من استمرار هذه الحالة نظراً لتراجع مستوى أطفالي في المدارس، لذا فإنني أتمنى أن يعود الصرف بشكل ثابت ومنتظم، مع تحسين المبلغ للعيش بشكل لائق وكريم".

• معاناة امرأة تُعيل مرضى بسبب توقف صرف برنامج التحويلات النقدية للفقراء

**أفادت المواطنة و. ط، 47عاماً، مُعَلَقَة، وتعيل أسرة مكونة من 6 أفراد 3 أبناء و3 بنات، من سكان دير البلح، جنوب قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:**

"أسكن أنا وأبنائي في منزل مساحته 90 متر2 مسقوف بالأسبستوس، ويسكن معي في نفس المنزل إبني ساهر، 23 عاماً، متزوج ولديه طفلان. تعاني إحدى بناتي (دينا 22 عاماً) من مرض الصرع، وتحتاج للعلاج بشكل دوري. أقمت دعوى للانفصال عن زوجي، إلا أنه هددني بحرماني من الأولاد، فأسقطت القضية، كما أنه يمتنع عن الانفاق علينا. أتقاضى مبلغ 1800 شيكل من وزارة التنمية الاجتماعية منذ 3 سنوات، يُصرف كل 3 شهور. ونتيجة توقف صرف شيك الشؤون منذ عام تقريباً نعيش أوضاع صعبة للغاية، ونكتفي بشراء الحاجات الضرورية، ونلجأ لإشعال الحطب لطهي الطعام، بدلاً عن الغاز لعدم مقدرتنا على دفع ثمنه. اضطررت للعمل كعاملة نظافة براتب 200 شيكل شهرياً لتأمين احتياجات أسرتي، وهو مبلغ لا يكفي لسد أبسط حاجاتنا، الأمر الذي يدفعنا للعيش على المساعدات من أهل الخير. كما تحتاج ابنتي دينا للعلاج بشكل دوري في مستشفى الشفاء بغزة، وأجد صعوبة في تأمين المواصلات للوصول للمستشفى، وفي بعض الأحيان أشتري العلاج من الصيدليات لعدم توفره في المستشفيات الحكومية مما راكم علينا ديوناً كثيرة".

• معاناة أرملة من مدينة قلقيلية نتيجة توقف صرف برنامج التحويلات النقدية للفقراء.

**أفادت المواطنة ع. ذ، 50عاماً، أرملة، وتسكن بلدة دير استيا في مدينة قلقيلية بالضفة الغربية، لباحث المركز بما يلي:**

"أعيش أنا وابنتي في منزل متهالك، تزداد معاناتنا في فصل الشتاء نتيجة تسرب المياه، مما يتسبب في تلف الأثاث، مع عدم القدرة على اصلاحه أو استبداله بسبب أوضاعي الصعبة. كما أعاني من مرض الروماتيزم واضطراب الغدد، وتعاني ابنتي من تقوس في العظام. أحصل على مبلغ 750 شيكل من وزارة التنمية الاجتماعية كل 3 شهور، وآخر مبلغ تلقيته في شهر رمضان الماضي 750 شيكل، صرفت لكل المستفيدين، وتوقف الصرف بعدها حتى اليوم. ونتيجة توقف صرف شيك الشؤون تدهورت ظروفنا المعيشية، ولم يعد باستطاعتي تأمين احتياجاتنا من الغذاء والدواء، كذلك توقفت ابنتي عن استكمال دراستها الجامعية. أتلقى سلة غذائية من وزارة الشؤون وهي غير منتظمة وغير كافية. أتمنى زيادة المبلغ وإعادة انتظامه بشكل شهري وثابت للعيش حياة كريمة"

## أسر فقيرة أفرادها من الأطفال

- كـما بلـغ عـدد الأطفـال أبنـاء الأسر الفقـيرة المسـتفيدة أكـثر مـن (215) ألـف طفـل، حـوالي (82%) في قطـاع غـزة، و(19%) في الضفـة الغربيـة، ويشـكلون مـا نسـبته (9.5%) مـن اجـمالي الأطفـال في فلسـطين، وتقـدر نسـبتهم (35%) مـن اجـمالي الأفـراد المسـتفيدين مـن البرنامـج.

• معاناة مواطن من جباليا يعيل أطفال مرضى نتيجة توقف صرف برنامج التحويلات النقدية للفقراء

**أفـاد المواطـن س. ك، 38 عامـاً، متـزوج وأب لـ 4 أفـراد مـن سـكان غـرب الكرامـة – جباليـا، شـمال قطـاع غـزة، لباحـث المركـز بمـا يـلي:**

7"تطالبنـي سـلطة الأراضي بإخـلاء منـزلي المتهالـك، المقـام عـلى أرض حكوميـة، وهـو مـا يشـعرني بعـدم الاسـتقرار والأمـان في السـكن. يعـاني 3 مـن أطفـالي وهـم ربيـع 14 عامـا، وفـرح 13 عامـا، وأنس 8 سـنوات، مـن قـصر قامـة شـديد (قزامـة)، ويحتاجـون لعلاجـات وحقـن بشـكل دوري. أتلقـى مبلـغ 1200 شـيكل "شـيك الشـؤون" مـن وزارة التنميـة الاجتماعيـة منـذ العـام 2007. وفي العـام 2020 انخفـض معـدل الـصرف ليصبـح 3 دفعـات في السـنة بـدلاً مـن أربـع دفعـات. وخـلال العـام المـاضي لم يـصرف سـوى دفعـة واحـدة في مايـو 2021، بواقـع 750 شـيكل، ولم يـصرف لنـا خـلال هـذا العـام أي مبالـغ. وبسـبب عـدم صرف شـيك الشـؤون، اضطـررت إلى الاسـتدانة لتأمـين الغـذاء والـدواء، ونتيجـة لاسـتمرار الأزمـة أعجـز عـن سـداد الديـون المتراكمـة كـما أننـي أصبحـت غـير قـادر عـلى تأمـين الغـذاء الخـاص لأطفـالي، الذيـن يحتاجـون لتغذيـة معينـة لإعـادة بنـاء أجسـامهم، بالإضافـة للأدويـة والحقـن اللازمـة للنمـو بشـكل طبيعـي. أعمـل حاليـاً في جمـع الحديـد والبلاسـتيك، وأبيعـه مقابـل مبلـغ بسـيط لتوفـير الطعـام لأطفـالي. أطالـب بإعـادة صرف المخصصـات وزيادتهـا لسـد احتياجـات العائلـة".

• معاناة أرملة من مدينة الخليل تعيل طفلاً اضطر للتسرب من المدرسة والعمل بأجر زهيد

**أفـادت المواطنـة ف. ب، 43عامـاً، أرملـة، وتعيـل أسرة مكونـة مـن ابـن و3 بنـات، مـن سـكان الخليـل، الضفـة الغربيـة، لباحـث المركـز بمـا يـلي:**

"أعـاني مـن مـرض القصـور الوريـدي المزمـن في السـاقين، وأقيـم في منـزل مسـتأجر وغـير قـادرة عـلى دفـع الأجـرة الشـهرية بسـبب تراكـم الديـون علينـا. أتقـاضى مبلـغ 750 شـيكل مـن وزارة التنميـة الاجتماعيـة "شـيك الشـؤون" منـذ 5 سـنوات. وتدهـورت أوضاعنـا الماديـة بسـبب عـدم الانتظـام وتوقـف صرف شـيك الشـؤون، حيـث نكتفـي بـشراء الحاجـات الضروريـة، وفي كثـير مـن الأحيـان لا يكـون هنـاك طعـام في المنـزل، ونتنـاول وجبـة واحـدة مـن المعلبـات طـوال اليـوم. واضطـر طفـلي "16 عامـاً" إلى تـرك المدرسـة، والتوجـه للعمـل في مشـحمة سـيارات، مـن أجـل توفـير لقمـة العيـش اليوميـة. كـما تحتـاج بنـاتي إلى مصاريـف دراسـية لم أسـتطع توفـير معظمهـا. أتمنـى زيـادة المبلـغ وإعـادة انتظامـه بشـكل شـهري وثابـت لنعيـش حيـاة كريمـة".

• معاناة مواطن مريض من مدينة رفح ويُعيل أطفالاً تراجع مستواهم الدراسي

**أفاد المواطن إ. م، 51عاماً، متزوج ويعيل أسرة مكونة من 6 أفراد، 3 ذكور و3 إناث، يسكن رفح جنوب قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:**

"أعاني من متلازمة القولون العصبي، وزوجتي مريضة بارتفاع ضغط الدم المزمن، وأعيل شقيقي المريض الذي يسكن معي في نفس المنزل. أتقاضى مخصصاً مالياً "شيك الشؤون" بقيمة 1800 شيكل، من وزارة التنمية الاجتماعية منذ العام 2011، وتم تقليص المبلغ في عام 2016 ليصبح 1450 شيكل، أما في العام الماضي استلمت دفعة واحدة طوال العام بقيمة 750 شيكل فقط. تراكمت علينا الديون من جراء توقف شيك الشؤون، وأصبحت غير قادر على الاستدانة مجدداً لتوفير أبسط متطلبات بيتي من الغذاء والدواء، وهو ما ضاعف من سوء حالتي الصحية مع عدم قدرتي للذهاب إلى الأطباء. كما تراجع مستوى أبنائي في مدارسهم، واضطررت إلى تأجيل عدة فصول دراسية لأحد أبنائي بسبب عدم القدرة على سداد رسوم الجامعة. توجهت في الفترة الأخيرة للحصول على المساعدات المقدمة من أهل الخير والجمعيات الخيرية بعد مضي وقت طويل على عدم صرف مستحقاتي من شيك الشؤون. أتمنى أن يعود الصرف بشكل ثابت ومنتظم، مع تحسين المبلغ للعيش بشكل لائق وكريم".

## الأشخاص ذوي الإعاقة

- يستفيد الأشخاص ذوي الإعاقة من البرنامج، حيث بلغ عددهم (48263) مستفيداً، يشكلون ما نسبته حوالي (8%) من اجمالي المستفيدين، فيما بلغ عدد الأسر التي يرأسها أشخاص من ذوي الإعاقة (18177) أسرة، يشكلون ما نسبته حوالي (16%) من اجمالي الأسر المستفيدة، ويبلغ عددهم في قطاع غزة (9565) أسرة، و(8612) أسرة في الضفة الغربية.

• معاناة مواطن من مدينة سلفيت يعيل ابناً من ذوي الإعاقة

**أفاد المواطن عبد الكريم حسن خضر ملوح، 58 عاماً، متزوج وأب لسبعة أبناء، يسكن بلدة دير استيا بمدينة سلفيت شمال الضفة الغربية، لباحث المركز بما يلي:**

"أعيش في منزل العائلة مع أخوتي، ويعاني أحد أبنائي، عمره 19 عاماً، من إعاقة ذهنية وجسدية، يسبب الأذى للآخرين عند الغضب، وحتى نتمكن من السيطرة عليه يحتاج لعلاج مستمر غير متوفر لدى وزارة الصحة، وأقوم بشرائه على حسابي الشخصي من الصيدلية. أستفيد من برنامج التحويلات النقدية منذ 10 سنوات، وأحصل على مبلغ 1800 شيكل، تصرف كل 3 شهور، بواقع 4 مرات سنوياً. توقف صرف شيك الشؤون قبل عدة أعوام، بسبب امتلاكي عدداً من الأغنام بغرض التجارة، وعندما قمت ببيع الأغنام، عاودت التقدم بطلب لإعادة صرف المبلغ فتمت الموافقة. وفي العام 2020 حصلت على 3 دفعات فقط، وآخر دفعة استلمتها كانت العام الماضي بواقع 750 شيكل. وأدى عدم صرف شيك الشؤون إلى تراكم الديون، كما أعاني صعوبة تأمين الغذاء لأسرتي، حيث لا يتوفر مصدر رزق آخر، ولا أتلق مساعدات من أية جهة أخرى. أتمنى عودة الصرف مجدداً، وزيادة المبلغ وانتظامه لصعوبة العيش في ظل غلاء المعيشة".

• معاناة مواطن من ذوي الإعاقة من البريج نتيجة توقف صرف برنامج التحويلات النقدية للفقراء

**أفاد المواطن و.م، 42 عاماً، من سكان مخيم البريج وسط قطاع غزة، متزوج، ويعيل 9 أفراد، لباحث المركز بما يلي:**

"أعاني من إعاقة في الأطراف السفلية إثر حادث قديم، وأعيش في شقة مساحتها 60 متراً مسقوفة بألواح الصفيح فوق عمارة العائلة، وبسبب وضعي الصحي أتلقى مبلغ 1500 شيكل من وزارة التنمية الاجتماعية منذ 15 عاماً. تصرف الوزارة المخصص 4 مرات في السنة، وخلال العامين الماضيين قلصت عدد الدفعات لتصبح 3 دفعات في السنة، إلى أن اقتصر صرف شيك الشؤون على دفعة واحدة خلال العام 2021 بقيمة 750 شيكل، تلقاها كل المستفيدين. وبسبب عدم صرف شيك الشؤون أمر بظروف معيشية صعبة نتيجة تراكم الديون مع عدم استطاعتي توفير أبسط احتياجات أسرتي، وأعتمد بشكل كبير على بعض المساعدات التي تقدمها جمعيات رعاية المعاقين، والطرد الغذائي من وكالة الغوث الأونروا".

• معاناة مواطن من مدينة رفح يُعيل أطفال مرضى منهم طفل من ذوي الإعاقة

**أفاد المواطن ع. ع، 46 عاماً، متزوج ويعيل أسرة مكونة من 10 أفراد، 7 ذكور و3 إناث، ويسكن مخيم رفح جنوب قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:**

"يعاني أربعة من أبنائي من مرض التلاسيميا، منهم محمد الذي يعاني من إعاقة سمعية، حيث يحتاجون لوحدات دم كل 20 يوماً، إضافة إلى معاناة إبني أسامة بسبب بتر أصابعه بعد اصابته في مسيرات العودة. أحصل على 1800 شيكل كمخصص من الشؤون الاجتماعية. ونتيجة لتوقف الصرف منذ عام تقريباً، تدهورت أوضاعنا المعيشية وأصبحنا نعتمد على كوبون الوكالة لتأمين احتياجات الأسرة من الغذاء. ومن الناحية الصحية، يحتاج أبنائي "مرضى التلاسيميا" لنقل دم بشكل دوري، وأجد صعوبة في تأمين أجرة المواصلات، حتى يتمكنوا من الوصول للمستشفيات الحكومية. كما أجد صعوبة في تلبية حاجة أبنائي في المدارس، من مصاريف الدراسة وبعض القرطاسية. أقوم بالإنفاق على أسرتي بمساعدة من ابني أسامة الذي يحصل على راتب جريح بعد اصابته في مسيرات العودة، رغم أنه لا يكفي الحد الأدنى من متطلبات الاسرة، لذا فإنني أطالب بسرعة صرف شيك الشؤون لنتمكن من تأمين أبسط احتياجاتنا".

## رابعاً: الحماية الاجتماعية للفقراء في القانون الفلسطيني

يُشكل غياب رؤية واضحة لدى السلطة الفلسطينية حول الحماية الاجتماعية للفقراء في فلسطين، معضلة كبيرة تتأثر بها الفئات الهشة من المواطنين الفلسطينيين، حيث ترك الفقراء مكشوفين يواجهون مصيراً صعباً، تُقدم لهم مساعدات اغاثية لا تتمتع بالثبات والاستقرار، بينما نظمت القوانين الفلسطينية تعزيز الحماية الاجتماعية باستخدام صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي للموظفين. وفي ظل غياب الخطط الوطنية لمكافحة الفقر بحسب التقرير الأولي لدولة فلسطين المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية[17] ، تتسع دائرة الفقر بسبب استمرار اقتصار السياسات والبرامج الحكومية على الحد من تأثير الفقر بين الأسر والأفراد، باستخدام آليات وبرامج يغلب عليها طابع المساعدات الإغاثية، ولا توفر حلولاً لمكافحة الفقر في فلسطين. ورغم القصور الذي تعاني منه القوانين الفلسطينية في معالجتها لمشكلة الفقر، إلا أن بعض القوانين التي تم سنها لدعم الفئات الهشة كالأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمرأة، توفر نوعاً من الحماية الاجتماعية الملزمة للحكومة الفلسطينية.

وفيما يلي نصوص التشريعات التي تدعم حقوق الفئات الهشة كالأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمرأة، والتي توفر نوعاً من الحماية الاجتماعية الملزمة للحكومة الفلسطينية:

- **القانون الأساسي الفلسطيني:**

- نصت المادة (22) على أنه

1. ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة
2. رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي" .[18]

- **قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999:**

- نصت المادة رقم (2) منه على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بحياة حرة وبالعيش الكريم والخدمات المختلفة.

- **قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) للعام 2004 وتعديلاته:**

- نصت المادة (29) منه على أنه

1. للطفل الحق في الإنفاق عليه من طعام وكسوة ومسكن وتطبيب وتعليم.
2. يتحمل واجب الإنفاق على الطفل والده أو من يتولى رعايته قانونا.
3. تتخذ الدولة كافة التدابير لضمان ذلك الحق" .[19]

ويتنافى حرمان الأسر الفقيرة في فلسطين وخاصة منتفعي برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون) من صرف مستحقاتهم المالية في برنامج التحويلات النقدية، مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني، ويُعتبر ذلك انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحق الفقراء وأسرهم وأطفالهم في التمتع بحياة كريمة.

[17] التقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين بموجب المادتين 16 و17 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المادة 11، ص41
[18] قانون المعوقين الفلسطيني رقم (4) للعام1999 وتعديلاته، رابط إلكتروني: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13211
[19] قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) للعام 2004 وتعديلاته، رابط إلكتروني: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14674

في ضوء ما سبق، يجب العمل على اصدار قوانين تكفل حماية الفقراء، وتستثنيهم من أيّة إجراءات تقشفية، حتى تتمكن الفئات الهشة والفقيرة وبالأخص الفقراء المنتفعين من برنامج التحويلات النقدية، من حماية أسرها والإنفاق عليهم. كما يتوجب على الحكومة الفلسطينية العمل على توفير بدائل لدعم برنامج التحويلات النقدية وضمان استمراره دون أي انقطاع بسبب ارتباطه بالمنح والتمويل الدولي.

## خامساً: الحماية الاجتماعية للفقراء في القوانين الدولية

أصبح يُنظر إلى الفقر من منطلق حقوق الإنسان، بمعناه الأوسع والذي يتضمن ظروفاً معيشيةً سيئةً، إسكانٌ غيرُ صحي، تعليم غيرُ كافٍ، تهميشٌ، بطالةٌ، سوءُ الحالة الصحية. وهذا يدلل أيضاً على عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، فهي مترابطة وتؤثر على بعضها البعض. وأشارت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية على ضرورة مكافحة الفقر وضمان حياة كريمة للإنسان، من خلال العمل على ضمان التوزيع العادل للثروات بين الأفراد، وتبني خطوات هادفة لتحسين وتطوير حياة البشر. وفيما يلي أهم الاتفاقيات التي نصت صراحة أو ضمناً على مكافحة الفقر، وانضمت دولة فلسطين لها:

### 1 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[20]

تنص المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية".

وتنص المادة 25 منه "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه".

### 2. اتفاقية حقوق الطفل[21]

تنص المادة 24(-2ج) من اتفاقية حقوق الطفل على ضرورة "مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره".

كما تنص المادة 26(2) من الاتفاقية المذكورة على أنه "ينبغي منح الإعانات، عند الاقتضاء مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسؤولين عن إعالة الطفل".

[20] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 217 ألف(د3-) المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948.
[21] اتفاقية حقوق الطفل: اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 44/25 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر 1990 طبقا للمادة 49.

### 3. إعلان حول التقدم والإنماء الاجتماعي[22]

تنص المادة 10 منه على ضرورة:

1. "القضاء على الجوع وسوء التغذية وكفالة الحق في تغذية سليمة"
2. "القضاء على الفقر، وتأمين التحسن المطرد في مستويات المعيشة والعدالة والإنصاف في توزيع الدخول"

كما تنص المادة 11(أ) من الإعلان السابق على ضرورة "توفير نظم ضمان اجتماعي شاملة وخدمات رعاية اجتماعية وإنشاء وتحسين نظم الضمان والتأمين الاجتماعيين لصالح جميع الأشخاص الذين يكونون بسبب المرض أو العجز أو الشيخوخة غير قادرين بصورة مؤقتة أو مستمرة على الارتزاق وذلك لتأمين مستوى معيشي سليم لهم ولأسرهم ولمعاليهم." فضلاً عن ذلك يؤكد الإعلان على ضرورة اعتماد تدابير اقتصادية واجتماعية تهدف إلى إعادة توزيع الملكية والدخل على جميع أفراد المجتمع بهدف تأمين حقوق متساوية في الملكية بين الناس.

### 4. الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية[23]

أهم البنود التي يؤكد عليها:

1. "لكل رجل وامرأة وطفل حق غير قابل للتصرف في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية إنماء كاملا ويحافظ عليها، إن مجتمع اليوم يملك فعلا من الموارد والقدرات التنظيمية والتكنولوجيا وبالتالي من الكفاءة ما يكفي لتحقيق هذا الهدف، ولذلك فإن استئصال الجوع هدف مشترك لكفالة بلدان المجتمع الدولي، وخاصة منها البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى القادرة على المساعدة".

2. "من المسؤوليات الأساسية للحكومات أن تعمل معا لزيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها على نحو أكثر إنصافا وفعالية على البلدان وفي داخلها. ويتعين على الحكومات أن تشرع على الفور في شن هجوم موحد أكبر على الأمراض المزمنة الناتجة عن سوء التغذية ونقص التغذية لدى الفئات المستضعفة المنخفضة الدخل".

3. "يقع على عاتق كل من الدول المعنية أن تعمد وفقا لتقريرها السيادي وتشريعها الداخلي إلى إزالة العقبات التي تعترض سبيل إنتاج الأغذية وإلى توفير حوافز مناسبة للمنتجين الزراعيين".

### 5. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

نصت المادة 28/2 تقر الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية، والتمتع بهذا الحق دون تمييز بسبب الإعاقة، وتتخذ الخطوات المناسبة لصون هذا الحق وتعزيز إعماله، بما في ذلك تدابير ترمي إلى:

1. ضمان مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة مع الآخرين في فرص الحصول على المياه النقية، وضمان حصولهم على الخدمات والأجهزة المناسبة ذات الأسعار المعقولة، وغير ذلك من المساعدات لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالإعاقة.

[22] إعلان حول التقدم والإنماء الاجتماعي: اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 2542(د24-) المؤرخ في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1969.
[23] الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية: اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 بمقتضى قرار الجمعية العامة 3180(د28-) المؤرخ في 17 كانون الأول / ديسمبر 1973، وأقرته الجمعية العامة في قرارها 3348(د29-) المؤرخ في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1974.

2.ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصا النساء والفتيات وكبار السن، من برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر.

3. ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في حالة فقر وأسرهم من المساعدة التي تقدمها الدولة لتغطية النفقات المتعلقة بالإعاقة، بما فيها التدريب المناسب وإسداء المشورة والمساعدة المالية والرعاية المؤقتة.

## 6. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[24]

يؤكد على مجموعة من الحقوق التي تهدف لكفالة حياة كريمة لجميع الأفراد دون تمييز، ومن أهم ما ورد فيه، ما نصت عليه المادة 9 وهو ضرورة أن "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية"
أما المادة 11 من نفس العهد فتنص على ضرورة أن:
1. "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، ومعترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي".

ويترتب على انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات الدولية عدة التزامات، أهمها استخدام أقصى مواردها المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل تدريجي، وضمان حق الأفراد في الحماية الاجتماعية وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم. وللوصول إلى ذلك، يتعين على الحكومة الفلسطينية موائمة القوانين الوطنية لتنسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات التي وقّعتها السلطة الفلسطينية، ويشمل ذلك تبني سياسات جديدة تتضمن سن قوانين ملزمة للحكومات الفلسطينية بضرورة اعتماد برامج أكثر ثباتاً واستقراراً تكفل للفقراء سبل العيش الكريم، وتغطي نفقات الفئات الأكثر هشاشة كالمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة، النساء، والأطفال، وغيرهم من المواطنين الذين يمرون بظروف استثنائية تمنعهم عن العمل.

يُشار أن بعد انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقيات حقوق الانسان، أصدرت المحكمة الدستورية قرار تفسيري (5 / 2017) بتاريخ 12 آذار/ مارس 2018، لتحديد طبيعة العلاقة بين القانون الدولي، وخاصة اتفاقيات حقوق الإنسان، والقانون الوطني الفلسطيني. وقد حدد القرار شكل الهرم التشريعي المطبق في دولة فلسطين على أن تكون وثيقة اعلان الاستقلال في أعلى الهرم، يليها القانون الأساسي، ومن ثم المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وأخيراً القوانين والتشريعات الوطنية، على أن تستوفي الاتفاقيات والمعاهدات الشروط الشكلية لاكتسابها قوة القانون.

ويتوجب التذكير بأن الحكومة الفلسطينية التزمت بالعمل مع كافة الشركاء على المستويين المحلي والدولي لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، والتي تحمل شعار "ألا يتخلف أحد عن الركب "، وجاء الهدف الاول منها القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وتتمثل الغاية الأولى في هدف التنمية المستدامة في "القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا" بحلول عام 2030. وأما الغاية الثانية فهي تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الفقر وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل.

[24] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 2200ألف (د21-) المؤرخ في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966، ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1976 طبقا للمادة 27.

جديـر بالذكـر أن دولـة فلسـطين تعتـبر مـن البلـدان الأقـل نمـواً، وفقـاً لقـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة 43/178 للعـام 1988، والـذي أقـر صعوبـة تحقيـق التنميـة لصالـح الشـعب الفلسـطيني في ظـل الاحتـلال. وعليـه، فـإن السـبب الأسـاسي لتفـشي الفقـر هـو الاحتـلال الإسرائيـلي وسياسـاته الهادفـة إلى سـلب المـوارد الطبيعيـة الفلسـطينية والتوسـع الاسـتيطاني، ومـا يسـتتبع ذلـك مـن ممارسـات تعيـق تمتـع الشـعب الفلسـطيني بالحقـوق الضروريـة للقضـاء عـلى الفقـر مثـل الحـق بتقريـر المصـير، وتحقيـق التنميـة المسـتدامة، والحـق بالحركـة، والحـق بالحيـاة.

## التوصيات

أدى توقـف صرف برنامـج التحويـلات النقديـة لـلأسر الفقـيرة، إلى تدهـور أحوالهم بشـكل غير مسـبوق، ونظـراً لعـدم وجـود بدائـل تحمـي الفقـراء، والذيـن لا يملكـون أي مصـادر أخـرى يمكـن الاعتـماد عليهـا، ولا يسـتطيعون تلبيـة حاجتهـم مـن المـأكل والملبـس، فـإن المركـز الفلسـطيني لحقـوق الإنسـان يخـشى مـن اسـتمرار تدهـور الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة لـلأُسر الفقـيرة ومـن ضمنهـا الأسر المسـتفيدة مـن برنامـج التحويـلات النقديـة، لـذا فإنـه:

- يطالـب بـضرورة موائمـة القوانـين الفلسـطينية لتنسـجم مـع الاتفاقيـات والمعاهـدات التـي وقعـت عليهـا السـلطة الفلسـطينية، يشـمل ذلـك تبنـي سياسـات جديـدة تتضمـن سـن قوانـين ملزمـة للحكومـة الفلسـطينية لحمايـة الفقـراء اجتماعيـاً.

- يطالـب الحكومـة الفلسـطينية باتخـاذ التدابير الهادفة إلى التصدي لمشـكلة الفقر في فلسـطين، كونهـا تمـس بجملة حقوق الإنسـان، ولاسـيما الحقـوق الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية.

- يدعـو الحكومـة الفلسـطينية إلى الإسراع في صرف مسـتحقات الشـؤون الاجتماعيةللمسـتفيدين منهـا، بمـا في ذلـك المسـتحقات المتراكمـة عليهـا.

- يدعـو الحكومـة الفلسـطينية إلى الالتـزام التـام بمواعيـد صرف مسـتحقات الشـؤون الاجتماعيـة "برنامـج التحويـلات النقديـة"، وبواقـع دفعـة كل ثلاثـة شـهور، وفـق مـا قرّرتـه وزارة التنميـة الاجتماعيـة وتعـارف عليـه عمـوم المسـتفيدين.

- يطالـب الحكومـة الفلسـطينية برفـع أعـداد المسـتفيدين مـن برنامـج الشـؤون الاجتماعيـة، وبنـد المسـاعدات الطارئـة في قطـاع غـزة عـلى وجـه الخصـوص نظـراً لارتفـاع نسـب الفقـر فيـه، بمـا يكفـل تحصـين المواطنـين وضـمان قدرتهـم عـلى العيـش بكرامـة.

- يطالـب بإعـادة تقييـم المبالـغ المرصـودة للعائـلات الفقـيرة، حتـى تتـلاءم مـع غـلاء المعيشـة والارتفـاع المتزايـد في أسـعار السـلع الأساسـية.

- يدعـو إلى العمـل عـلى توطـين برنامـج التحويـلات النقديـة، مـن خـلال تضمينـه في الموازنـة العامـة السـنوية للحكومـة الفلسـطينية، وعـدم ربطـه بتلقـي الأمـوال مـن الجهـات المانحـة.

# الجداول والأشكال

## الجداول:


جدول (1) نسبة الفقر بين السكان في فلسطين حسب المنطقة
جدول (2) نسبة الفقر بين الأفراد في المحافظات الفلسطينية
جدول (3) نسبة الفقر متعدد الأبعاد حسب المناطق الفلسطينية
جدول (4) توزيع قوائم الانتظار للاستفادة من برنامج التحويلات النقدية في محافظات غزة
جدول (5) توزيع الأسر والأفراد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية حسب المنطقة 2020
جدول (6) توزيع الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية حسب المحافظات الفلسطينية 2020


## الأشكال:


شكل (1) نسبة الفقر في فلسطين حسب الجنس
شكل (2) التوزيع النسبي للأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية حسب خطوط الفقر2020
شكل (3) نسبة الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية حسب نوع التجمع السكاني 2020
شكل (4) قيمة المبالغ المصروفة (مليون شيكل) لبرنامج التحويلات النقدية
شكل (5) نسبة الأطفال العاملين في فلسطين من غير الملتحقين بالتعليم، حسب المنطقة والفئة العمرية

# المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
# PCHR

## المقر الرئيسي:

غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني" - مجمع الرؤيا - الطابق 12
مقابل جامعة الأزهر وبجوار الهلال الأحمر - د. حيدر عبد الشافي - ص. ب 1328

08 2823725 2825893 2824776

## فرع خانيونس:

شارع جمال عبد الناصر- عمارة البطة - الطابق 1

08 2061035 2061025

## فرع جباليا:

عمارة عز الدين - الشارع العام - مدخل مخيم جباليا الشمالي

08 2456335 2456336

pchr@pchrgaza.org
www.pchrgaza.org